

التنوع اللغوي والعدالة الاجتماعية

التنوع اللغوي والعدالة الاجتماعية

مقدمة عن اللغويات الاجتماعية التطبيقية

تأليف: إنجريد بيلير

ترجمة: حنان بن نافع

قائمة المحتويات

الإهداءات

1. المقدمة
التنوع اللغوي
العدالة الاجتماعية
لمحة عامة
انضم الى النقاش
2. التنوع اللغوي والطبقية
اللغة، والتعددية اللغوي، والتنوع اللغوي
التسلسل الهرمي للتنوع
الأهرام اللغوية
تنوع الآخر
فهم التنوع الهائل
افتعال التجانس
ملخص
3. المكانة الثانوية للتنوع اللغوي
المبدأ الإقليمي
العزل اللغوي
الجدل حول المبدأ الإقليمي
التنوع اللغوي والمسؤولية الشخصية
تعلم اللغة على المستوى الشعبي
إصدار الأحكام على المتحدثين
التنوع اللغوي والقيمة الأخلاقية
إعادة إعداد متعلمي اللغة
ملخص
4. التنوع اللغوي في مكان العمل
المهارة اللغوية كعائق أمام الحصول على وظيفة
ماذا هناك وراء الاسم؟
مقابلات العمل
نقاط ضعف متعددة
الحفاظ على الوظيفة وخفض المهارات
تعلم اللغة أثناء العمل
طمس التنوع اللغوي
أنظمة لغوية بديلة
ملخص
5. التنوع اللغوي في مجال التعليم
النظام أحادي اللغة في المدارس ذات التعددية اللغوية
التعليم الانغماسي
أضرار مضاعفة
التقييم المتحيز ضد التنوع اللغوي
التقييم الخاطئ للكفاءة اللغوية
إنكار فوائد التعددية اللغوية
ملخص
6. التنوع اللغوي والمشاركة
العوائق اللغوية أمام المشاركة

اللغة والفجوة النوعية (الجنسانية)
العنف ذو الدوافع اللغوية
التعدي على نطاق ضيق
العزلة اللغوية
ملخص

7. التنوع اللغوي والعدالة العالمية
اللغة والتطور
الظلم في تعليم اللغة الإنجليزية
الظلم في اعتبار الإنجليزية اللغة الأكاديمية عالميًا
الإشادة بالعالم الناطق بالإنجليزية
الأضرار النفسية الناتجة عن الإنجليزية العالمية
ملخص

8. العدالة اللغوية
الامتياز اللغوي
اليوتوبيات اللغوية الحقيقية
الصراع من أجل العدالة اللغوية

ملاحظات
المراجع
الفهرس

الفصل الأول

المقدمة

التنوع اللغوي

أعيش في سيدني بأستراليا، وأحد الحكايات التي يحب سكان سيدني أن يروونها عن مدينتهم هي أنها واحدة من أكثر المدن المتنوعة لغوياً في العالم. فمثلاً، هكذا تباهى كاتب المقال الذي نُشر في صحيفة ما في عام ٢٠٠٤ بهذا حيث قال: "من الأفريكانية إلى التيلجو، ومن العبرية إلى وو، يضاهي عمق وتنوع اللغات في سيدني ذلك الموجود في بعض أكبر مدن العالم". وبدون السماح لنظيرتها بالتغلب عليها، أعلنت ميلبورن، وهي المنافس الأبدى لمدينة سيدني من حيث التفوق الحضري في أستراليا، أعلنت بأن "لها الحق في أن تكون فخورة بتنوعها اللغوي" لأن "عدد اللغات التي يتم التحدث بها في ملبورن يفوق عدد الدول الموجودة في العالم". وهاتان المدينتان الأستراليتان ليستا الوحيدتين اللتين تتنافسان حول وجود عدد أكبر من اللغات المتحدث بها في مجتمعاتهما. فبدر المحيط الهادئ، تعدد وسائل الإعلام الكندية أيضاً بالتنوع اللغوي الموجود في المدن الكندية، فقد وجدت وسائل الإعلام هذه بأن "مدينة تورنتو تحتل المرتبة الأعلى في التنوع اللغوي، يتبعها في ذلك مدينتي فانكوفر ومونتريل". وبالمثل، تشير وسائل الإعلام في الجارة الجنوبية لكندا إلى أن المدن الأمريكية، أيضاً، تتنافس في بطولة التعددية اللغوية، إذ أن نيويورك تظل المدينة الأكثر تعددية في اللغات على مستوى البلاد، حيث يتحدث ٤٧٪ من عدد سكانها الكبير لغتين على الأقل. وبمواصلتنا للرحلة شرقاً عبر المحيط الأطلسي، فنجد أن وسائل الإعلام البريطانية تشارك في نفس اللعبة، حيث "تم الكشف عن أن مدينة مانشستر هي المدينة الأكثر تنوعاً من الناحية اللغوية في أوروبا الغربية"، بينما يتم الاحتفاء بلندن باعتبارها "عاصمة التعددية اللغوية في العالم".

وبالتزامن مع صدور تقارير إعلامية كهذه، والتي تعتبر التنوع اللغوي سمة مرغوب تواجدها في الدولة، هناك مجموعة أخرى من التقارير الإعلامية التي ترسم صورة أكثر قتامة. ففي أستراليا، أظهرت تقارير إعلامية يرجع تاريخها إلى منتصف عام 2014 أن الشباب الذي ينتمون إلى "خلفيات متنوعة ثقافياً ولغوياً" كانوا أكثر عرضة للبطالة مقارنةً بأقرانهم المولودين في أستراليا، بالرغم من أنهم مؤهلون بشكل أفضل. وفي ذات الوقت، تشير التقارير في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن عدد الأطفال الذين ينتمون إلى مجموعات الأقليات يفوق عدد الأطفال البيض في المدارس، وذلك لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة. ومع ذلك، لم يُنظر إلى هذا كسبب للاحتفاء بهذه الأقليات. على العكس من ذلك، فقد قام الآباء المنتمين إلى الطبقة الوسطى من البيض بالابتعاد عن الأحياء المتنوعة أو باختيار إرسال أبنائهم إلى مدارس خاصة ذات المستويات الأدنى من حيث التنوع العرقي واللغوي. وكانت النتيجة هي العزل، وليس التنوع. وفي الوقت نفسه، تُبدي وسائل الإعلام في بريطانيا بانتظام مخاوفها بشأن التكلفة العالية والمرفعة للتنوع اللغوي. ويرجع السبب في هذا إلى أن المؤسسات البريطانية ملزمة بموجب القانون الوطني والدولي بتوفير خدمات الترجمة الفورية للعملاء الذين لا يتحدثون الإنجليزية، ودفع رسوم هذه الخدمات.

تشير هاتان المجموعتان من التقارير الإعلامية سؤالاً محيراً: فمن ناحية، حقيقة التنوع اللغوي الموجودة في العديد من المجتمعات في جميع أنحاء العالم معروفة جيداً، ويتم إحصاؤها بشكل متكرر، وحتى أنه يُحتفى بها. ولكن من ناحية

أخرى، يرتبط التنوع اللغوي بمجموعة من العلل الاجتماعية وينظر إليه على أنه شيء يجب احتواؤه، بل وربما القلق منه أيضاً. في المسافة بين هذين الخطابين المتناقضين حول التنوع اللغوي باعتباره جيداً بطبيعته، وإشكالاً اجتماعياً في ذات الوقت، هناك غياب واضح في الوقت الحالي لأي نقاش عام حول ما قد تعنيه حقيقة التنوع اللغوي للتنظيم الاجتماعي في واقعنا. كيف يقوم التنوع اللغوي بتكوين المجتمعات على المستوى المؤسسي والمحلي والوطني والعالمي؟ كيف ترتبط الكفاءة اللغوية بالمشاركة الاجتماعية؟ باختصار، كيف ترتبط اللغة بعدم المساواة؟

نادراً ما يتم طرح أسئلة مثل هذه، الأسئلة التي تبحث التداخل بين التنوع اللغوي والعدالة الاجتماعية، وهي بالتأكيد ليست في صلب أي نقاش عام ومستمر. وكنتيجة لغياب هذا النقاش، نجد أن هناك احتفاءً بالتنوع اللغوي كفكرة، وهو الأمر الذي يتعارض مع الوجود الجلي لمشاكل اجتماعية مرتبطة بالتنوع اللغوي، مثل تدني فرص الشباب المنتمين للأقليات في سوق العمل الأسترالي، والأداء الضعيف للمدارس ذات الأقليات المتنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية، أو العوائق التي يواجهها المهاجرون في المملكة المتحدة في سبيل الحصول على الخدمات الصحية والقانونية. في الواقع، إن النصوص الإعلامية التي استخلصت منها هذه الأمثلة تعتبر مبهمة نسبياً بشأن المشكلة وطبيعتها بالتحديد. هل يتم استبعاد الشباب "المتنوعين ثقافياً ولغوياً" من سوق العمل في أستراليا لأنهم لا يجيدون اللغة الإنجليزية بالمستوى المطلوب، أم أنهم يتعرضون للتمييز على أساس عرقهم أو بلدهم الأصلي؟ هل ضعف أداء المدارس الأمريكية ذات التنوع يرجع إلى عدم توافق التعددية اللغوية مع توفير تعليم جيد أم إلى تدني الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأطفال الأقليات؟ هل يقع اللوم في الأسعار المتصاعدة لرسوم الترجمة في المملكة المتحدة على المهاجرين الذين لا يبذلون جهداً كافياً لتعلم اللغة الانجليزية؟ أم أن توفير خدمات الوساطة اللغوية هو الثمن الذي يتعين على المجتمع دفعه مقابل الفوائد الاقتصادية الناتجة عن العولمة وحرية الحركة بين دول الاتحاد الأوروبي.

ليس لأي من هذه الأسئلة إجابات سهلة لأن اللغة تتداخل مع العرق، والحالة الاجتماعية والاقتصادية، والوضع القانوني، والنوع (الجنس) - بطرق معقدة. ومع ذلك، نادراً ما يتم الاعتراف بهذا التعقيد في النقاشات العامة، كما أن مستوى تطور النقاشات العامة حول اللغة وعدم المساواة منخفض نسبياً. ولذلك، يهدف هذا الكتاب إلى أن يكون بمثابة بحث منهجي للتبعات الاجتماعية للتنوع اللغوي. كما أنه دعوة واضحة للبدء في التفكير حول العائق اللغوي باعتباره شكلاً من أشكال العوائق الهيكلية التي يجب الاعتراف بها وأخذها على محمل الجد، والتي تستدعي أيضاً إجراء نقاش عام ومتواصل حول أفضل السبل للتقليل منها.

العدالة الاجتماعية

الغلاف الأمامي لهذا الكتاب يصور سيدة العدل، وهي الرمز التقليدي لسيادة القانون. يتم عادة تصوير سيدة العدل وهي ترتدي عصابة العينين للدلالة على حيادها. الفكرة هي أن حكم سيدة العدالة العمياء لن يتأثر بالتحيز لأن الخصائص الجسدية للأشخاص الذين أمامها ومظهرهم الخارجي - ملابسهم كمؤشر على وضعهم الاجتماعي، أو لون بشرتهم كمؤشر على عرقهم - تظل غير مرئية لها. في صورة الغلاف، أضاف الفنان سادامي كونشي غطاءً للأذنين للإشارة إلى أن سيدة العدل يجب أن تكون صماء وكفيفة لتكون محايدة حقاً. هذا لأن الطريقة التي نتحدث بها هي جزء لا يتجزأ من هويتنا. سيتمكن بعض الذين يمثلون أمام سيدة العدل من تقديم قضيتهم باللغة الإنجليزية النموذجية/الفصحى - أو بالمعايير الفصيحة للغة التي نتحدث بها سيدة العدل - بينما سيقوم الآخرون بتقديم قضيتهم بتردد، باحثين عن الكلمات الصحيحة، أو متحدثين

بلهجات من لم يحظوا بشرف الحصول على تعليم رسمي. وطالما أن سيدة العدل يمكنها أن تسمع، فستكون قادرة على تكوين فكرة عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمتحدث، ومستوى تعليمه، وعرقه، ونوعه، وعمره، وبلده الأصلي. في الواقع، أشار الكاتب المسرحي العظيم لعصر النهضة الإنجليزية بن جونسون إلى أن لغتنا تكشف أكثر مما يكشفه مظهرنا عنا: "اللغة هي أكثر ما يكشف الرجل: تكلم، حتى أراك"، وبدون غطاء الأذنين، ستكون عصابة العينين التي ترتديها سيدة العدل، في الواقع، بلا فائدة.

بالطبع، سيدة العدل غير موجودة. في الحقيقة، فكرة العدالة النزيهة خيال. خيال يذكّرنا بما يجب أن نسعى إليه. بما أن عصابة العينين التقليدية تساعدنا على إدراك أن المظهر الخارجي هو عامل في عدم المساواة ويجب أن نسعى جاهدين للقضاء عليه، فإن غطاء الأذنين يبرز حقيقة أن التنوع اللغوي، هو أيضًا، عامل في عدم المساواة ويجب أن نسعى جاهدين لتداركه.

تعتبر اللغة جزءًا مهمًا من وضعنا الاجتماعي، ويمكن للطريقة التي نستخدم بها اللغة - سواءً أكانت في الكلام أو في الكتابة أو في وسائط الإعلام الجديدة - أن تفتح أبوابًا أو تغلقها. بالنسبة إلى اللغويين الاجتماعيين، فإن هذه أخبار قديمة. حيث أن من المعروف منذ وقت طويل أن المتحدثين بلغات أو لهجات غير فصيحة يُحرمون في كثير من الأحيان من الفرص المتساوية. ومع ذلك، فإن فهمنا للعلاقة بين اللغة وعدم المساواة في المجتمعات شديدة التنوع اللغوي في أوائل القرن الحادي والعشرين كان أقل منهجية. إذًا، أحد أهداف هذا الكتاب هو سد هذه الفجوة، وتقديم نظرة عامة عن الأبحاث المعاصرة التي تتناول موضوع التداخل بين التنوع اللغوي والعدالة الاجتماعية.

الهدف الثاني من هذا الكتاب هو وضع التنوع اللغوي على خريطة النقاشات المعاصرة حول العدالة الاجتماعية. يركز الاهتمام بموضوع العدالة الاجتماعية بشكل أساسي على الحرمان والتمييز المرتبط بالجنس (الجنس)، والعرق، والبلد الأصلي، والتوجه الجنسي، والدين، والعمر. من النادر جدًا أن تظهر "اللغة" كأساس يمكن على أساسه استبعاد الأفراد، أو المجتمعات، أو الأمم. ومع ذلك، إذا لم نفهم كيف يتداخل التنوع اللغوي مع العدالة الاجتماعية، وإذا كنا غير قادرين حتى على إدراك الحرمان والتمييز على أساس اللغة، لن نكون قادرين على العمل نحو إحداث تغيير إيجابي.

منذ قديم العصور، يُعتقد بأن العدالة الاجتماعية هي الفضيلة الرئيسية التي تركز عليها جميع الفضائل. في كتابه "الجمهورية"، طرح أفلاطون فكرة العدالة على اعتبار أنها جوهرية لكل الفضائل الأخرى، بحجة أنه فقط بالتغلب على الظلم المؤسسي يمكن لبقية الفضائل الاجتماعية والفردية الأخرى أن تزدهر. مفهوم العدالة الاجتماعية المعتمد هنا مُستقى من أعمال الفيلسوف نانسي فريزر التي ترى بأن العدالة الاجتماعية متكونة من ثلاثة أبعاد، وهي: إعادة التوزيع الاقتصادي، والاعتراف الثقافي، والتمثيل السياسي. وبالتالي، يسلك هذا الكتاب ثلاثة خطوط رئيسية للبحث: أولاً، بحث العلاقة بين التنوع اللغوي وعدم المساواة الاقتصادية؛ ثانيًا، بحث العلاقة بين التنوع اللغوي والهيمنة الثقافية؛ ثالثًا، بحث العلاقة بين التنوع اللغوي وتفاوت الفرص في المشاركة السياسية.

سيكون التركيز هنا على التنوع اللغوي والظلم - الكيفية التي يرتبط بها التنوع اللغوي بعدم المساواة الاقتصادية، والهيمنة الثقافية، وتفاوت الفرص في المشاركة السياسية - لأن أفكارنا حول العدالة تشكلت من خلال تجربة الظلم. النهج المتبع هنا هو نهج عملي وواقعي، لا يهتم بـ "العدالة المثالية" أو "العدالة المتسامية"، ولكنه يركز على البحث عن حلول،

واستكشاف بدائل للمشاكل والمظالم القائمة. إنه بحث في العدالة "يركز على التحقيق"، كما أطلق عليه الاقتصادي أمارتيا سين.

إن بحثي مبني على افتراض أن الإبقاء على عدم المساواة بين الأفراد والمجتمعات والأمم ضمن هوامش ضيقة نسبياً هو أمر مرغوب فيه. الالتزام العام بالعدالة الاجتماعية هو نتاج للحركة العمالية والثورات الأوروبية في القرن التاسع عشر. كانت العدالة الاجتماعية هدفاً سياسياً مهماً للطيف السياسي اليساري الوسطي بشكل عام لجزء كبير من القرن العشرين، ولكن تم التخلي عنها مع ظهور سياسات الريغانوميكس في الولايات المتحدة الأمريكية، والتأثيرية في المملكة المتحدة، ومنذ سقوط جدار برلين ونهاية الحرب الباردة، في معظم أنحاء العالم. وقد ترتب عن تخلي الليبراليين الجدد عن الالتزام بالعدالة الاجتماعية مستويات عالية ومفاجئة من عدم المساواة بين الأفراد والمجتمعات والأمم في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين.

في الآونة الأخيرة فقط، بدأ المد في التراجع، حيث بدأنا ندرك، مرة أخرى، أن الفجوات الآخذة في الاتساع بين ما يمتلكه الأفراد وبين ما لا يمتلكونه ليست فقط غير أخلاقية، بل إنها قد تهدد بقاء البشرية بحد ذاتها، حيث إنها مرتبطة بشكل وثيق باستنزاف الموارد الطبيعية، وتغير المناخ، وتصاعد العنف والحروب العالمية. لقد حذرت الأمم المتحدة من أن "إهمال السعي وراء العدالة الاجتماعية بكل أبعادها يترجم على أنه قبول فعلي لمستقبل يشوبه العنف والقمع والفوضى". أو كما قال الفيلسوف براين باري - ببلاغة - أن التحدي في عصرنا هذا هو "العدالة أو الفشل".

لمحة عامة

يجب أن يكون فهم الحرمان اللغوي ومعالجته جانبين رئيسيين لمسألة العدالة الاجتماعية في وقتنا هذا. كما ذكر في الأعلى، سوف أبحث هذا من خلال التركيز على الأبعاد اللغوية لعدم المساواة الاقتصادية، والهيمنة الثقافية، والتفاوت في المشاركة السياسية. وللقيام بذلك، أقوم هنا باستخدام نهجاً يعتمد على دراسة حالات واقعية للظلم اللغوي، وذلك كما ورد في الأبحاث الحالية ووسائل الإعلام.

يبدأ هذا الكتاب بعرض الحقائق اللغوية في الحياة، من خلال إثبات أن التنوع اللغوي هو شيء عالمي. ومع ذلك، التنوع اللغوي نادراً ما يكون حيادياً ويميل إلى أن يكون مصحوباً باللغوية الطبقية (الفصل الثاني). ثم يمضي الفصل الثالث لبحث سبب ارتباط التنوع اللغوي في كثير من الأحيان بالمشاكل الاجتماعية، كما يدرس مناهج التبعية اللغوية. تشكل الفصول من الأول إلى الثالث الأسس المفاهيمية للطرق التي يتداخل بها التنوع اللغوي مع العدالة الاجتماعية، ثم يقوم الفصل الذي يليها بدراسة العلاقة بين التنوع اللغوي وعدم المساواة، في سياقات محددة.

وفقاً للأمم المتحدة، هناك مجالات رئيسية تكون هناك فيها حاجة لسياسات العدالة الاجتماعية لتدارك الظلم الاجتماعي - وعلى العكس من ذلك، مجالات يمكن افتراض أن تتركز فيها تجربة الظلم الاجتماعي، وتشمل هذه المجالات: العمل والعمالة المأجورة، والتعليم والمعرفة، والخدمات الصحية والضمان الاجتماعي والبيئة الآمنة، والمشاركة المدنية والسياسية. تبحث الفصول من الرابع إلى السادس دور التنوع اللغوي في أحد الجوانب التي يتكون منها كل مجال،

وبالتحديد جانب العمل (في الفصل الرابع)، والتعليم (في الفصل الخامس)، والأمن الإنساني والمشاركة (في الفصل السادس).

الإطار الذي يتم فيه فهم العدالة الاجتماعية هو إطار الدولة القومية الحديثة. إن الدولة القومية هي المسؤولة عن حماية حقوق مواطنيها كأفراد وجماعات. وبالتالي، تركز الفصول من الرابع إلى السادس على التداخل بين التنوع اللغوي والعدالة الاجتماعية داخل الدولة القومية. تتركز معظم النقاشات حول الدول القومية التي يتم تنظيمها كديمقراطيات ليبرالية لأن الاعتراف بالتنوع واحتوائه - وهو الأمر الذي يقع في لب مسألة التداخل بين التنوع اللغوي والعدالة الاجتماعية - هو جوهر الديمقراطية الليبرالية.

على الرغم من أن الدولة القومية هي الإطار الرئيسي الذي يتم من خلاله تنظيم العدالة الاجتماعية اليوم، "من الواضح أن هناك بعدًا عالميًا للعدالة الاجتماعية، مع كون الإنسانية هي العامل المشترك". غالبًا ما يكون الأشخاص الأكثر تضررًا هم مواطنو الدول القومية الذين يملكون قدرة محدودة جدًا لتدارك الظلم. لا توجد أوجه عدم المساواة بين الأفراد والجماعات داخل الدولة فحسب، بل بين الدول أيضًا. تشكل التفاوتات بين الدول الغنية في شمال العالم والدول الفقيرة في جنوبه ظلمًا جوهريًا، بالإضافة إلى التحديات التي تخلقها عدم المساواة بين الأفراد والجماعات داخل الدول. لذلك فإن الفصل السابع يغير المنظور نحو العدالة بين الدول، ويبحث الدور الذي يلعبه التنوع اللغوي في الظلم العالمي.

بينما يركز الكثير من التحليل في هذا الكتاب على اللغة كوسيلة للإقصاء والتمييز والحرمان، فإن الفصل الأخير يتساءل عما قد يكون المحتوى الإيجابي للعدالة اللغوية.

انضموا إلى النقاش

هذا الكتاب جزء من نقاش مستمر. تم نشر العديد من النقاشات والتحليلات التي جُمعت هنا لأول مرة على شكل منشورات أو تدوينات بحثية تُعنى بعلم اللغة الاجتماعي، وذلك على مدونة "لأنجويج أون ذا موف"

www.languageonthemove.org

لذلك، يمكنكم الانضمام إلى النقاش في أي وقت أثناء قراءتكم لهذا الكتاب، وأدعوكم من كل قلبي للقيام بهذا. ترقبوا الملاحظات الموجودة تحت بند "انضموا إلى النقاش". تحتوي هذه الملاحظات على روابط تأخذكم إلى المنشور ذا الصلة مباشرة، والتابع لمدونة "لأنجويج أون ذا موف"، حيث يمكنكم الانضمام إلى النقاش من خلال وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة. غالبًا، ستجدون على الموقع الإلكتروني صورًا ومقاطع صوتية ومصورة إضافية.

كما تحتوي بعض الملاحظات التابعة لبند "انضموا إلى النقاش" على اقتراحات لإجراء مزيد من الأبحاث، وتدعوكم لجمع بياناتكم الخاصة بكم وتحليلها. في مثل هذه الحالات، نرحب بتقديمكم للنتائج الخاصة بكم على شكل منشور بحثي على مدونة "لأنجويج أون ذا موف" للنظر في إمكانية نشرها. سياسة التقديم والمراجعة الخاصة بنا متاحة على هذا الرابط:

www.languageonthemove.com/language-on-the-move